حلقات التسوية الاستسلامية على حساب شعب فلسطين ... وبالتالي الاستفراد بالثورة الفلسطينية وتنظيم المجازر الدموية لضربها لتأمين الحدود الامنة للكيان الصهيوني . ٥ — تعزيز النفوذ السياسي والاقتصادي الاميركي في مصر خاصة وفي المنطقة العربية عامة ... ٦ — استخدام الحل الثنائي الجزئي وسيلة لابطال استخدام سلاح النفط بوجه الامبريالية الاميركية... ٧ — ان الاستجابة المصرية للحل الاميركي ادت الى اضعاف دور الاتحاد السوفياتي في مساندة العرب بوجه الحل الاستسلامي الاميركي — الصهيوني ... » وأعلنت جبهة التحرير العربية في بيان لها انها تستنكر الاتفاق المصري — الاسرائيلي « اذ يضع المقاومة في موقف حرج يقلل من قدرتها على الانسجام مع منطلقاتها الكفاحية » . واعلن زهير محسن ، الامين العام لمنظمة الصاعقة ، في ندوة عقدها في دار الادب والفن في بيروت ما يلي « امكن عبر المغازلة الاميركية — المصرية دفع مصر الى التفرد في العمل السياسي وهذا من شأنه تصديع الوضع العربي بكامله وتفكيك التضامن الذي حققه العرب ، كما ان التفرد المصري مع هزال المكاسب وضخامة التنازلات يشكل خطرا على القضية الفلسطينية في ذاتها وعلى مستقبل الشعب الفلسطيني » .

بجانب ذلك فقد صدر بيان يحمل توقيع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية يوم ١/١٩ وقد اثار البيان ردود فعل مختلفة فلسطينيا وعربيا . ففي ١/١٩ وزعت (وفا) تصريحا لناطق باسم اللجنة التنفيذية جاء فيه « ان الحل الجزئي الثنائي الذي تم توقيعه بتاريخ ١٩٧٤/١/١٨ مع العدو الصهيوني هو خطوة خطيرة تهدد مصير الاراضي العربية المحتلة ومصير القضية الفلسطينية بالتصفية ، لان هذا الحل يؤدي الى تعزيز مواقع اسرائيل والامبريالية الاميركية من خلال اخراج الجبهات العربية من ميدان الصراع واحدة بعد الاخرى . ان اللجنة التنفيذية اذ تندد بالحلول الجزئية الثنائية تؤكد انها ستظل تناضل لمنع السلطة الهاشمية من عقد أية تسوية استسلامية تؤدي الى تقاسم الاراضي الفلسطينية بينها وبين العدو الصهيوني وتصفية القضية الفلسطينية تصفية شاملة . وتطالب اللجنة التنفيذية الدول العربية بالتنبه الى خطورة مثل هذه الحلول والاقلاع عنها ، كما تطالب بدعم الموقف الوطني على الجبهة السورية وبالتضامن مع الثورة الفلسطينية في رفض الحل الاميركي الصهيوني التصفوي ، وفي تأكيد حق الشعب الفلسطيني في متابعة كفاحه لتحرير وطنه وتقرير مصيره بنفسه على ارضه...». وكان رد الفعل الاول على هذا البيان ما ذكرته وكالة « انباء الشرق الاوسط المصرية » (١/٢٠) على ان الاخ ابو عمار رئيس اللجنة التنفيذية « أبرق الى الرئيس السادات منددا بالبيان قائلا ان اجتماع اللجنة كان غير شرعي » . وقد علقت « الاهرام » (١/٢٢) في وقت لاحق على بيان اللجنة التنفيذية بالقول « هل عقد فعلا اجتماع لقيادة المقاومة في بيروت وما هي قصة البيان ؟ بالقطع الاجتماع لم يعقد لعدة اسباب تنظيمية . فرئيس اللجنة التنفيذية المنتخب من المجلس الوطني الفلسطيني لم يكن موجودا في بيروت بل كان في القاهرة ، ثم أن رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير موجود الان في جولة بالعواصم الافريقية . اي أن ممثلي حركة فتح — التنظيم الرئيسي داخل حركة المقاومة — في اللجنة التنفيذية كانا غائبين عن بيروت ولا يعقل ان يعقد اجتماع لقيادة المقاومة لمناقشة « قضية اقل ما يقال فيها انها قضية غير عادية في غياب قائد المقاومة وممثلي التنظيم الاساسي فيها . شيء اخر يتعلق بهذه القضية هو أن كل ما صدر فعلا لم يكن اكثر من بيان من احدى القيادات الفلسطينية لا يعبر حتى عن وجهة نظر هذه المنظمة . فهو هنا بيان شخصي وليس موقفا رسميا لقيادة هذه المنظمة وذلك مع افتراض صحة المعلومات التي وردت في هذا البيان » .

وأذاع الناطق الرسمي بأسم منظمة الصاعقة (انظر الانوار ١/٢٤) بيانا جاء فيه « ١ — لقد عقد اجتماع اللجنة التنفيذية بتاريخ ١٩٧٤/١/١٩ الساعة الثانية عشرة ظهرا وحضر الاجتماع كل من ابو ماهر وياسر عبد ربه والدكتور يوسف صايغ وزهير محسن . وكان هذا الاجتماع تتمة لاجتماع سابق عقد يوم ١٩٧٤/١/١٨ حضره ايضا كل من ابو اياد وابو صالح . وقد تداول المجتمعون وناقشوا الوضع الناتج عن توقيع فك الارتباط بين القوات المصرية والقوات الصهيونية.وقد صدر البيان بعد أن تمت مناقشته